

# خارطة طريق إصلاح القضاء

أصبح جلياً بأن القضاء مصاب بالفساد فالجميع بإستثناء الفاسدين يشكون من عدم نزاهة القضاء و حتى المرجعية الدينية أعلنت ذلك و دعت إلى إصلاح القضاء.

و من الأسباب الرئيسية لفساد القضاء تبعية الإدعاء العام لمجلس القضاء الأعلى و القيود القانونية على مقاضاة الفاسدين و التشريع القانوني الذي يبيح إصدار القرارات القضائية بشكل سري.

و لتحقيق أن يكون القضاء نزيهاً:

١- تعديل المواد ٦١ و ٨٩ و ٩١ من دستور جمهورية العراق لسنة ٢٠٠٥ و المواد ٢ و ٣ و ٦ من قانون مجلس القضاء الأعلى لفصل الإدعاء العام عن مجلس القضاء الأعلى ليستطيع أن يقوم بتطبيق القانون و إقامة العدل و أن يكون عين الشعب على نزاهة القضاء. فالإدعاء العام يمثل الشعب و الشعب هو سيد القضاء و ليس تابعاً له.

٢- تعديل المادتين ٢٠٩ و ٢٢٣ من قانون المرافعات المدنية لتحويل جلسات محاكم التمييز من سرية إلى علنية.

٣- تعديل المادة ٢١٩ و إلغاء المادة ٢٢٠ من قانون المرافعات المدنية ليكون بالإمكان الطعن بكافة قرارات محكمة التمييز.

٤- إلغاء المادة ١٣٠ من قانون أصول المحاكمات الجزائية لأنها تبيح لقاضي التحقيق أن يغلق أي دعوى بدون محاكمة علنية و بشكل سري و لو كان المتهم سرق مليار دولار.

٥- إلغاء المادة ١٣٦ من قانون أصول المحاكمات الجزائية لأنها تضع قيوداً على مقاضاة الفاسدين.

٦- إلغاء المادتين ٢٨٦ و ٢٩٠ من قانون المرافعات المدنية لأنهما تجعلان من المستحيل مقاضاة القضاة الذين يخالفون القانون.

٧- تعديل المادة ٣٠ من قانون الإدعاء العام ليقوم الإدعاء العام بالطعن بقرارات المحاكم المخالفة للقانون بناءً على طلب أو إخبار أي شخص أو بناءً على علمه و ليستطيع الطعن بقرارات محكمة التمييز الصادرة بناءً على طعنه بقرارات المحاكم و ليستطيع حضور جلسات الطعن.

٨- تعديل المواد ١١ و ١٢ و ١٦ من قانون التنظيم القضائي و المادة ٢٥ من قانون الإدعاء العام لإستحداث محكمة إستئناف و تمييز و رئاسة إدعاء عام في كل محافظة و لإستحداث محكمة التمييز العليا و رئاسة الإدعاء العام العامة لمنع إحتكار السلطة القضائية بيد فئة محدودة و لتيسير إقرار الحقوق.

خالد إبراهيم

dirbeen.com facebook.com/dirbeen dirbeen@yahoo.com